

للنشر الفوري  
24 نوفمبر 2014

## نظم التونسيون انتخابات ديمقراطية وذات مصداقية ضعف مشاركة الشباب يطرح عدة تساؤلات بالنسبة لمستقبل تونس

تونس العاصمة- كان يوم 21 دجنبر شاهداً على استكمال آخر مرحلة من المسار الانتخابي الذي عرف انتخاب أول برلمان دائم وأول رئيس منتخب ديمقراطياً. بعد ملاحظة الانتخابات التشريعية في أكتوبر و الدور الأول من الانتخابات الرئاسية أجمع وفد ملاحظي المعهد الجمهوري الدولي لهذه الدورة على أنه "بالرغم من نجاح الانتخابات، فإن ضعف مشاركة الشباب لا زال يطرح تساؤلات بالنسبة لمستقبل تونس"

و في نفس السياق لاحظ لويس فالس، الذي يقود وفد المعهد الجمهوري الدولي و هو عضو شاب (35) بالبرلمان البرتغالي حيث يمثل صوت القادة السياسيين الشباب، ضعف المشاركة الشبابية. و قال فاليس في هذا ليشأن: "إن استمرار غياب الناخبين الشباب يمثل عاملاً سلبياً وجب على التونسيين أن يجدوا حلاً له في الانتخابات المقبلة" و أضاف: "و بالمقابل يكفي تونس فخراً أنها اختارت تحديد مستقبلها بدون خوف و عبر صناديق الاقتراع، ويبقى هذا الإنجاز بعيد المنال في معظم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"

و صرح طوماس قاريت، الذي يرأس بالاشتراك وفد الملاحظين ويشغل منصب نائب رئيس المعهد الجمهوري الدولي مكلف بالبرامج أن: "المجتمع المدني و ملاحظي المرشحين لعبوا دوراً هاماً في المسار الانتخابي" كما أضاف: "إن المشاركة القوية للفاعلين السالفي الذكر ساعد على ضمان مسار انتخابي شفاف و ذات مصداقية"

و ينضاف إلى ضعف مشاركة الشباب، نسبة المشاركة عموماً. إذ صرح سكوت ماستيك، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمعهد "حتى وإن اكتملت الانتخابات الثالثة بدون مشاكل مهمة و جب تهنئة التونسيين على إنجازها، فإن نسبة المشاركة استمرت في التدنّي مع توالي الانتخابات. وإن كانت تغيب عنا معطيات حول سلوك الناخبين، نظراً لقلّة الانتخابات الديمقراطية قبل 2011، فإن احتمال تنامي خيبة الأمل في السياسيين يمثل إشكالية و جب على القادة الجدد الاستعداد لحلها"

يتكون وفد المعهد الجمهوري الدولي من 40 ملاحظاً يمثلون بريطانيا، إيطاليا، البرتغال، رومانيا، سيبيريا و الولايات المتحدة الأمريكية شهدوا عملية الاقتراع في أكثر من 280 مكتب اقتراع. بالإضافة إلى الملاحظة في 16 دائرة انتخابية في تونس، قام ملاحظو المعهد الجمهوري الدولي بملاحظة عملية التصويت في بلجيكا، بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية. على غرار الانتخابات التشريعية لـ 26 أكتوبر و الدور الأول للانتخابات الرئاسية لـ 23 نونبر أصدر المعهد الجمهوري الدولي **اللمحة الفورية** التي تشكل أداة مرجعية ميسرة للمواطنين و وسائل الإعلام حول أداء تونس وذلك من خلال عدة أقسام تتضمن:

- القوانين الانتخابية، الإرشادات و الإجراءات
- المحيط الانتخابي
- النزاهة الانتخابية
- تعزيز قدرات الناخب
- حرية الصويت بحملة
- مشاركة النساء والشباب
- حرية المشاركة
- لوجستية يوم الانتخابات
- عمليات الفرز والعد

تستعمل اللجنة الفورية مؤشرات رئيسية مستندة على معايير دولية لإجراء انتخابات ديمقراطية حرّة و شفافة لتعيين قيمة أساسية للمؤشرات استناداً إلى ملاحظات مراقبي المعهد الجمهوري الدولي.

## تحليل اللجنة الفورية للانتخابات

### القوانين الانتخابية، الإرشادات و الإجراءات

#### الإدارة الانتخابية

وجبت تهنأة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على إدارتها الناجحة لدورة أخرى من الانتخابات. لقد أدار العاملون بالهيئة عملية الاقتراع بدرجة عالية من المهنية و الشفافية، مما قد يساهم في الثقافة الديمقراطية الجديدة و الناشئة في تونس. استطاعت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بفضل توصيات المنظمات التونسية و الدولية المستنتجة في الانتخابات الفارطة، أن تنظم اقتراعاً سلساً بقليل من المآخذات. و مع ذلك فقد بلغ إلى مسامع المعهد الجمهوري الدولي من خلال تقارير ملاحظي المجتمع المدني وجود خلل في التواصل بين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و العاملين بمراكز الاقتراع في عدد من الولايات حول من يمكنه ولوج مراكز و مكاتب الاقتراع و إلى أين يمكن أن يلج.

في الوقت الذي لم تأتينا تقارير بمنع ملاحظي المجتمع المدني من ملاحظة عملية الاقتراع، أصدرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بلاغاً، يوم 19 دجنبر يؤكد على الحد من تحرك الملاحظين داخل مراكز الاقتراع، كان مربكاً و ظهر أنه لم يكن ضرورياً. كما نتج عن هذا القرار ارتباك فيما يخص التعامل مع الملاحظين الدوليين، و في حالات متعددة، أعطيت لملاحظي المعهد الجمهوري الدولي توجيهات متناقضة من قبل المسؤولين عن مراكز الاقتراع. في الانتخابات المقبلة، ينبغي إيلاء توجيهات واضحة في مرحلة مبكرة من العملية الانتخابية، كما ينبغي أن تستند إلى حاجة ملحة و حقيقية.

لاحظ المعهد الجمهوري الدولي كذلك على مدار الانتخابات الثلاث التي جرت خلال 2014 أن الهيئة العليا للانتخابات لم تدلي بمعطيات ديمغرافية حول مشاركة الناخبين. إن نشر معطيات ديمغرافية دقيقة قد يمثل مصدراً ثميناً سيساعد الأحزاب السياسية و المجتمع المدني على إشراك أفضل للناخبين. هذا النوع من الشفافية سيساعد أيضاً الملاحظين، وسائل الإعلام و الهيئة العليا على تحديد مكامن الضعف في نسبة المشاركة حتى تداركها في عمليات التوعية الانتخابية المقبلة.

#### عملية عد الأصوات

يظهر أنه حصل تقدم في عملية عد الأصوات، و كما جاء في تقاريره السابقة فإن المعهد الجمهوري الدولي ينصح الهيئة العليا للانتخابات بتوفير إرشادات أكثر تحديداً للعاملين بالانتخابات القادمة حول عملية العد و ذلك لتقصير وقت العد وخلق إنتظام في إجراءات العد في مكاتب الاقتراع في تونس التي تفوق 10,000 مكتباً. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الهيئة توفير إرشادات واضحة للملاحظين المحليين و ممثلي الأحزاب أو المترشحين خلال عملية عد الأصوات.

#### نزاهة الانتخابات

#### تمويل الحملة

كما حصل في المواعدين الانتخابيين السابقين، بلغ إلى مسامع ملاحظي المعهد عدد من الشكاوى متعلقة بخرق قواعد تمويل الحملات الانتخابية للانتخابات الرئاسية. شكلت صرامة القوانين المنظمة لتمويل الحملات الانتخابية تحدياً لحملات الانتخابات الرئاسية يتوخى منها اقتسام الخطابات السياسية مع الناخبين. يجب تطوير قانون تمويل الحملات الانتخابية نحو مرونة و حرية أكثر في البحث عن التمويل و و القيام بحملات تشجع على الشفافية. يوصي المعهد الجمهوري الدولي مجلس نواب الشعب القادم في تونس بالانعكاف على دراسة القواعد الحالية المنظمة لسقف التمويل العمومي، و التبرعات الفردية و تقديم تقارير النفقات المالية لتحديد ما إذا كان يمكن إرساء نظام مبسّط أكثر يعكس بشكل أكثر دقة الإنفاق داخل الحملات. و تجدر الإشارة إلى أنّ القواعد المبسطة تجعل التطبيق و الإنفاذ أشدّ فعالية من قبل الهيئات المكلفة.

#### شراء الأصوات

بلغ إلى مسامع ملاحظي المعهد عدد من الشكاوى متعلقة بشراء الأصوات قبيل الدور الثاني للانتخابات الرئاسية ل 21 دجنبر. بغض النظر عن كون هذه الشكايات طبعت الانتخابات البرلمانية ل 26 أكتوبر و الدور الأول للانتخابات الرئاسية ل 23 نونبر فإنه من يشير إلى أهمية اعداد لوائح تمويل الحملات الانتخابية بطريقة أكثر وضوحاً و مدعّمة بأدوات إنفاذ قابلة للتطبيق أمراً حاسماً في المسعى لتقليص شراء الأصوات و المخالفات المماثلة.

## المحيط الإنتخابي

### حملة سلبية

لقد قام المترشحان بحملة مبنية على خطاب عدائي أكثر من الانتخابات السابقة. فكلأ من فرق الباجي قايد السبسي و محمد المنصف المرزوقي قضا معظم فترة الحملة الانتخابية في الهجوم على بعضهما البعض عضو التحدث عن حلول لأهم الإشكاليات التي تواجه تونس. التركيز الزائد على الحقد عوض السياسات قد يكون سبباً في خيبة أمل الناخبين، كثير ممن لم يرقهم أي من الخيارين. إنه من الأهمية مما كان في الخطوات الأولى للديمقراطية التونسية الناشئة أن تكون الحملات الانتخابية صارمة في تركيزها على حوار سياسي حول المشاكل الاقتصادية و الأمنية المتصاعدة عوض التهجرات اللاذعة. إن الناخبين في تونس في حاجة ماسة إلى أجوبة عن الإشكاليات التي تمس واقعهم اليومي.

### دور المجتمع المدني

إن المجتمع المدني التونسي الناشيء قد تحمل المسؤولية في تنظيم الحملات و جعل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات و أعضاءها قابلين للمساءلة. من الملاحظة إلى التقارير، انخرطت منظمات المجتمع المدني بقوة في المسار الانتخابي و تستحق التتويه لأنها لعبت دوراً طلائعياً في إنجاحه. إن جذاذة منظمة مراقبون للتصويت الموازي تستحق تنويهها خاصاً لأنها ساهمت في بناء الثقة في المسار الانتخابي. إن الدور الذي لعبه هؤلاء النشطاء الشباب في المسار الانتخابي التونسي سيشتج على مزيد من الشراكة الشبابية في المحيط السياسي الجديد.

### آفاق المستقبل

إن المسار الانتخابي التونسي قد شارف على الانتهاء، و يجب على صانعي القرار الجدد المنتخبين أن يأخذوا بكل جدية الأولويات التي تواجه البلد. لقد انتدبت طبقة جديدة من القياديين السياسيين من خلال انتخابات سلمية، و إذا كانت انتخابات ذات مصداقية تمثل خطوة مهمة في تقوية الديمقراطية التونسية، فإن هنالك تحديات كبرى تنتظر تونس.

إن ارتفاع معدل البطالة في تونس و الركود الاقتصادي لا يمثلان فقط مشكلة اقتصادية ولكن أيضا مشكلة أمنية. إن العدد الكبير من الشباب العاطلين عن العمل و يحتاجون إلى الولوج إلى وظائف هي قضية رئيسية و جب على الحكومة القادمة أن تعالجها بشكل جيد. إن البيروقراطية بتونس معقدة دون داع و تعرقل نمو الأعمال و الابتكار و الفساد لا زالت تصيب الإدارة في البلاد. يجب على الحكومة الجديدة أن تتحرك بسرعة و بشكل خلاق للبدء في معالجة هاته التحديات الصعبة و البناء على النجاحات السياسية التي تحققت منذ الثورة.

### معطيات أساسية

يترأس مهمة المعهد الجمهوري الدولي العضو بالبرلمان البرتغالي السيد لويس فاليس و نائب الأمين العام للحزب الديمقراطي الاجتماعي و كذا نائب رئيس المعهد الجمهوري الدولي الملف بالبرامج السيد طوماس قاريت. و أما باقي أعضاء الوفد الذين قاموا بالملاحظة خلال الانتخابات الرئاسية فهم كالاتي:

- السيدة كاثلين بايلي، عضوة المجلس المديرية للمهنيين الشباب الأمريكيين-التونسيين و مديرة "Bailey Law Group"
- السيد كريستوفر كلارك عمدة مدينة ماونتن فيو بكاليفورنيا
- السيدة شارلوت فلورنس، باحثة بمؤسسة التراث التابعة لمؤسسة دايفيس للأمن القومي و السياسة الخارجية
- السيد أدريانوس جيانو من رومانيا، نائب رئيس شبيبة الحزب الديمقراطي الليبرالي
- السيد فانسان هاريس، مؤسس و مدير مؤسسة هاريس للإعلام
- السيد ليويس لوك، سفير الولايات المتحدة الأمريكية بمملكة سوازيلاند
- السيد سكوت ماستيك مدير قسم الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بالمعهد الجمهوري الدولي
- السيد ريكاردو بودزي من إيطاليا، نائب رئيس شبيبة الأحزاب الشعبية الأوروبية
- السيد براد سميث، مدير لجنة أنانبارغ دراير و سبق له أن شارك المهمة التقييمية المشتركة للمعهد الجمهوري الدولي و المعهد الديمقراطي الدولي
- السيد دجورجي تودوروفيتش، المدير المقيم للمعهد الجمهوري الدولي بتونس
- السيد جاس بيسكالييس، رئيس مجموعة بيسكالييس للاستراتيجيات

كما تجدر الإشارة، و على غرار الانتخابات السابقة، إلى ملاحظي المعهد الجمهوري الدولي على المدى البعيد المتواجدين بتونس منذ أغسطس 2014، لملاحظة المناخ ما قبل انتخابي و التحضير للانتخابات، شاركوا كذلك في الملاحظة يوم الانتخابات. و قام أيضاً المعهد الجمهوري الدولي بإيفاد ملاحظين بكل من بلجيكا، بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية لملاحظة عملية اقتراع التونسيين و التونسيات بالخارج. و هم:

- السيد كورت هاريس، المدير المقيم للبرامج بقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- السيد دانكان ماكفرلاين، مستشار بمؤسسة واست منستر للديمقراطية
- السيد أليكس راسل، مسؤول برامج بمشروع الشرق الأوسط للديمقراطية
- السيدة عروى شوباكي، مديرة التنمية و التواصل بمشروع الشرق الأوسط للديمقراطية

ويتبع المعهد الجمهوري الدولي إعلان المبادئ لملاحظي الانتخابات الدوليين، و ذلك منذ 1983، عبر مهمات الملاحظة و التقييم، حيث قام ب204 مهمة ملاحظة في 57 دولة

تقارير المعهد الجمهوري الدولي السابقة حول المسار الانتخابي في تونس:

- [بعثة الانتخابات التونسية رقم 1: تسجيل الناخبين](#)
- [بعثة الانتخابات التونسية رقم 2: تسجيل الناخبين](#)
- [بعثة الانتخابات التونسية رقم 3: فترة ما قبل الانتخابات](#)
- [التقرير التقييمي للمعهد الجمهوري الدولي و المعهد الديمقراطي الوطني \(التقرير الكامل باللغة الإنجليزية والعربية والفرنسية\)](#)
- [البيان الأولي للمعهد الجمهوري الدولي حول الانتخابات التشريعية في تونس \(متوفر أيضا باللغتين العربية والفرنسية\)](#)
- [لمحة فورية عن الانتخابات: الانتخابات التشريعية في تونس 2014 \(متوفر أيضا باللغتين العربية والفرنسية\)](#)
- [البيان الأولي للمعهد الجمهوري الدولي حول الدور الأول للانتخابات الرئاسية في تونس \(متوفر أيضا باللغتين العربية والفرنسية\)](#)
- [لمحة فورية عن الانتخابات: الانتخابات الرئاسية في تونس 2014 \(متوفر أيضا باللغتين العربية والفرنسية\)](#)

###